

Distr.: General
25 July 2014
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والستون

البند ٢٦ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

التنمية الاجتماعية: التنمية الاجتماعية، بما في ذلك
المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم
وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة

تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وسائر الأهداف الإنمائية المتفق عليها
دوليا فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة: وضع خطة تنمية شاملة
لمسائل الإعاقة حتى عام ٢٠١٥ وما بعده

تقرير الأمين العام

موجز

هذا التقرير مقدم عملا بقرار الجمعية العامة ١٤٠/٦٧، الذي طلبت فيه الجمعية إلى
الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها التاسعة والستين تقريرا بشأن تنفيذ التقدم المحرز في
تعميم مراعاة مسائل الإعاقة في خطة التنمية.

ومن التطورات الرئيسية التي نشأت منذ انعقاد الدورة الثامنة والستين للجمعية
اعتماد الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بتحقيق الأهداف
الإنمائية للألفية وسائر الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا فيما يتعلق بالأشخاص

* A/69/150.



الرجاء إعادة استعمال الورق

210814 210814 14-58164 (A)



ذوي الإعاقة، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، مما يعطي دفعة جديدة للمجتمع الدولي نحو طريق التنمية الشاملة للأشخاص ذوي الإعاقة.

ويغطي هذا التقرير المبادرات التي اضطلع بها مؤخرا لإدماج مسائل الإعاقة في عمليات التنمية، استنادا إلى المعلومات المقدمة من الحكومات وكيانات منظومة الأمم المتحدة، وغير ذلك من البيانات المتاحة للأمانة العامة. ورغم أن هذه الإجراءات قد أسفرت عن نتائج مشجعة، لا يزال هناك أوجه قصور كبيرة. ولا بد أن يضاعف جميع أصحاب المصلحة من الجهود التي يبذلونها من أجل الوفاء بالالتزامات المتعهد بها على الصعيد الدولي. ويمكن أن يؤدي تفعيل السياسات على مستوى وضع البرامج، والاستفادة الكاملة من إمكانات التعاون في تعميم مراعاة مسائل الإعاقة، والنهوض بتنسيق الأنشطة الرامية إلى جمع بيانات عن الإعاقة يمكن الاعتماد عليها ومقارنتها دوليا، إلى إحراز تقدم سريع نحو تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. بما يعود بالنفع على الأشخاص ذوي الإعاقة. ويعرض التقرير في الختام توصيات لتعزيز الجهود المبذولة في تلك المجالات الثلاثة.

أولا - مقدمة

١ - في القرار ١٤٠/٦٧، أعربت الجمعية العامة عن قلقها إزاء إغفال الأشخاص ذوي الإعاقة في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية ورصدها وتقييمها. وشدد القرار على ضرورة قيام المجتمع الدولي باتخاذ إجراءات، بما يشمل اتخاذ تدابير لجمع بيانات ومعلومات موثوق بها من أجل تقييم التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً. بما يعود بالنفع على الأشخاص ذوي الإعاقة. وعلاوة على ذلك، أُعرب في القرار عن الترحيب بعقد الاجتماع الرفيع المستوى المعني بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وسائر الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة، وبالمساهمة التي ستقدمها وثيقته الختامية في تعميم مراعاة المسائل المتصلة بالإعاقة في خطة التنمية حتى عام ٢٠١٥ وما بعده. وأخيراً، طلبت الجمعية أن تقدم إليها في دورتها التاسعة والستين معلومات عن تنفيذ القرار.

٢ - ووفقاً لقرار الجمعية العامة ١٤٩/٦٦، عقدت الجمعية الاجتماعية الرفيع المستوى، على مستوى رؤساء الدول والحكومات، في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣. وفي الاجتماع، اعتمدت الدول الأعضاء وثيقة ختامية عملية المنحى عنوانها "سبل المضي قدماً - وضع خطة للتنمية تشمل المسائل المتصلة بالإعاقة حتى عام ٢٠١٥ وما بعده" (القرار ٣/٦٨).

٣ - ويتطلع المجتمع الدولي في هذا المنعطف الحاسم، وهو بصدد اختتام الفترة المحددة للأهداف الإنمائية للألفية ووضع خطة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥، إلى العمل على تحقيق التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي والاستدامة البيئية. بما يشمل الجميع ويلبي احتياجات الناس كافة. وقد أدت الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى إلى إحياء الالتزام بالانتقال بالجهود العالمية المبذولة لتحقيق التنمية الشاملة لمسائل الإعاقة إلى المرحلة التالية، مع الاستناد في هذا إلى الإطار الدولي القائم بشأن الإعاقة والتنمية. وقد دأبت الأمم المتحدة، منذ أوائل الثمانينات من القرن الماضي، على تعزيز الجهود العالمية الرامية إلى تحقيق التنمية الشاملة لمسائل الإعاقة وهيئة مجتمع يراعي تلك المسائل، ويشارك فيه الأشخاص ذوو الإعاقة في جميع جوانب التنمية، سواء كفاعلين أو كمستفيدين. ويمر المجتمع الدولي الآن بمرحلة حاسمة يحتاج فيها إلى ترجمة هذا الالتزام إلى إجراءات عملية ونتائج ملموسة.

٤ - ويقدم هذا التقرير لمحة عامة عن الجهود الجارية لإدماج مسائل الإعاقة في خطة التنمية العالمية باعتبارها جزءاً لا يتجزأ منها. وهو يستعرض مدى معالجة وإدماج حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ورفاههم ومنظورهم في الأعمال الجارية حالياً بشأن الإطار الإنمائي

لما بعد عام ٢٠١٥. ويناقش التقرير أيضا دور الأمم المتحدة في العمل على تحسين التنسيق من أجل تحقيق التنمية الشاملة لمسائل الإعاقة. ويعرض موجزا للجهود التي تبذلها الدول الأعضاء وكيانات منظومة الأمم المتحدة، ويقدم أمثلة محددة على السياسات التي تلي الاحتياجات القائمة، وعلى التدابير التي تتخذ في هذا الصدد لمعالجة مسائل الإعاقة في إطار السياسات والبرامج الإنمائية. ويختتم التقرير بتقديم اقتراحات لمعالجة الفجوات التي لا تزال قائمة بين السياسات والممارسات، ويقدم توصيات لاتخاذ خطوات ملموسة نحو وضع خطة تنمية شاملة لمسائل الإعاقة على الصعيد العالمي.

ثانيا - الحالة الراهنة لجهود تعميم مراعاة مسائل الإعاقة في الإطار الإنمائي الدولي

٥ - تشكل الأهداف الإنمائية للألفية جهدا متضافرا الهدف منه هو التصدي للفقير في العالم. بيد أن الأهداف أو الغايات والمؤشرات التي تفعل هذا الإطار لم تغط الأشخاص ذوي الإعاقة، بل أغفلتهم تماما. وعلى الرغم من إحراز تقدم ملحوظ في تحقيق الكثير من الغايات المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية، فمن الصعب تقييم ما إذا كان الأشخاص ذوو الإعاقة قد تأثروا بتنفيذ تلك الأهداف أو استفادوا من الأنشطة المتصلة بها، وكيفية ذلك^(١).

٦ - ولا يمكن أن تتحقق فعليا الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، ما لم يدمج الأشخاص ذوو الإعاقة، ويدمج منظورهم في هذه الأهداف وكذلك في الغايات والتحليلات وأنشطة الرصد والتقييم. وقد سعت الجمعية العامة، من خلال مجموعة من القرارات^(٢)، إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لضمان تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، وبخاصة الأهداف الإنمائية للألفية، بما يعود بالنفع على الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يقدر عددهم بـ ١٠٠ مليون نسمة على مستوى العالم. وفي الوقت نفسه، زاد المجتمع الدولي من الجهود التي يبذلها لسد الفجوة القائمة بين الالتزامات والممارسات العالمية القائمة على أرض الواقع، من خلال مساع من قبيل اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ومع اقتراب الموعد النهائي المحدد للأهداف الإنمائية للألفية، وهو عام ٢٠١٥، تحقق الزخم للجهود الوطنية والعالمية والإقليمية المبذولة لإدماج مسائل الإعاقة في العمليات الإنمائية والممارسات المرتبطة بالأهداف الإنمائية للألفية.

(١) انظر A/64/180، و A/65/173، و A/66/128، و A/67/211، و A/68/95.

(٢) انظر القرارات A/64/64، و A/65/65، و A/66/66، و A/67/67، و A/68/68.

٧ - وتم التأكيد ضمن الأطر الإنمائية الرئيسية على مسألة الإعاقة بوصفها مسألة إنمائية شاملة لعدة قطاعات. ومن المشجع أن يلاحظ أن التقرير الصادر في عام ٢٠١٣ تحت عنوان ”حياة كريمة للجميع: التعجيل بالتقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والنهوض بخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥“ (انظر A/68/202) قد أوصى بإدراج الإعاقة كمسألة شاملة لعدة قطاعات في مجموعة الأهداف والغايات التي ستخلف الأهداف والغايات التي حددت للمرحلة السابقة.

٨ - وقد بدأت في إطار مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة عملية لوضع مجموعة من أهداف التنمية المستدامة تستند إلى الأهداف الإنمائية للألفية وتتلاقى مع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وتشتمل الوثيقة الختامية للمؤتمر، المعنونة ”المستقبل الذي نصبو إليه“، على إشارات محددة إلى الإعاقة والتسهيلات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة، وتسلب الضوء على أن التنمية المستدامة تتطلب مشاركة هؤلاء الأشخاص. وتتضمن الوثيقة أيضا إشارة إلى المسؤوليات الواقعة على الدول فيما يتعلق باحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع وحمايتها وتعزيزها، وإلى وجوب تعزيز السياسات التي تدعم المساواة في الانتفاع بالتسهيلات، والمساواة في الفرص فيما يخص الرعاية الاجتماعية والتعليم، فضلا عن المدن المستدامة والنقل (انظر القرار ٦٦/٢٨٨).

٩ - ومن خلال الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة، الذي يمثل العملية الحكومية الدولية المنشأة لمتابعة مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، يقوم المجتمع الدولي ببناء إطار عالمي جديد للتنمية ليخلف الأهداف الإنمائية للألفية. وتقوم أهداف التنمية المستدامة على أساس فهم مشترك لضرورة إدماج المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان في أي إطار إنمائي في المستقبل، وضرورة التصدي من خلال ذلك الإطار للأثر السلبي الذي يخلفه انعدام المساواة على التنمية، والتأكيد على أهمية الاستدامة. ومن الأمور التي تبشر بالخير ما يلاحظ من أن منظور الإعاقة قد أصبح أكثر وضوحا في الأعمال الحالية للفريق العامل المفتوح باب العضوية، من خلال اتباعه لنهج مزدوج المسار.

١٠ - وفي الموجزات التي أعدها الرئيسان المشاركان للفريق العامل المفتوح باب العضوية عن الجلسات المواضيعية^(٣)، وجه اهتمام خاص لمسائل الإعاقة، وتم التركيز على الجواجز القائمة في مجالات الصحة؛ وحقوق الإنسان والتميز؛ والمدن والتنمية الحضرية؛ وإمكانية الحصول على الخدمات العامة، وتم الاعتراف بأن هذه المسائل تتطلب اتخاذ إجراء عاجل من

(٣) انظر النقاط الواردة في الموجز الذي أعده الرئيسان المشاركان بناء على ما دار في الجلسات ٤ و ٦ و ٧ و ٨ و ٩، وهو متاح على العنوان التالي: <http://sustainabledevelopment.un.org/owg.html>.

أجل تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من تحقيق أقصى ما يمكنهم تحقيقه، ومن المشاركة بصورة كاملة في المجتمع على قدم المساواة مع غيرهم. وأكد أيضا الفريق العامل المفتوح على الحاجة الماسة إلى إدماج منظور وحالة الأشخاص ذوي الإعاقة في الأهداف الناشئة فيما يتعلق بالتنمية المستدامة، من أجل تهيئة مجتمعات تتسع للجميع وتقوم على العدل والإنصاف.

١١ - وقد شجع الاجتماع الرفيع المستوى، ووثيقته الختامية، بشكل حاسم على إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في خطة التنمية الناشئة لما بعد عام ٢٠١٥. كذلك دعا إلى اتخاذ إجراءات في المجالات المواضيعية التالية: التعليم؛ والرعاية الصحية؛ والحماية الاجتماعية؛ والعمالة وفرص العمل الكريم؛ وتشجيع ودعم البحوث الرامية إلى تعزيز المعرفة بالمسائل المتعلقة بالإعاقة والتنمية وفهمها؛ ووضع برامج للحالات الإنسانية وإجراءات التصدي لها، بما يشمل الحد من أخطار الكوارث؛ وزيادة الوعي الاجتماعي؛ وذوو الإعاقة من النساء والأطفال. ويتضمن الفرع الثالث أمثلة للتدابير المتخذة والتقدم المحرز في هذا الصدد.

ثالثا - التدابير المتخذة والتقدم المحرز في إطار متابعة وتنفيذ نتائج الاجتماع الرفيع المستوى

١٢ - ردا على مذكرة شفوية مؤرخة ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٤، موجهة من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، قدمت ٢١ دولة من الدول الأعضاء^(٤) و ١٠ من كيانات الأمم المتحدة^(٥)، معلومات عن التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، لصالح الأشخاص ذوي الإعاقة. واشتملت أيضا البيانات المقدمة على أولويات عمل محددة للمساهمة في وضع خطة تنمية شاملة لمسائل الإعاقة لما بعد عام ٢٠١٥، وقدم البعض^(٦) بيانات وتحليلات مستمدة من البحوث التي أجريت مؤخرا بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة.

(٤) الاتحاد الروسي، والأردن، وإسبانيا، وأستراليا، وإندونيسيا وإيطاليا، وجمهورية كوريا، والدايمرك، ورومانيا، وسنغافورة، والسويد، وسويسرا، والفلبين، وفنلندا، وكولومبيا، وكينيا، والمكسيك، ومولدوفا، والنمسا، والنرويج، واليونان.

(٥) اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ومنظمة العمل الدولية، والاتحاد الدولي للاتصالات، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونيسكو)، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة التجارة العالمية.

(٦) الأردن، وإسبانيا، وأستراليا، وجمهورية كوريا، ورومانيا، والسويد، وكولومبيا.

١٣ - وتشير معظم التقارير إلى استمرار الفجوة الواسعة في تحقيق النتائج الإنمائية بين الأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم، ولا سيما فيما يتعلق بالوصول إلى العمالة وفرص العمل اللائق، والمشاركة في التعليم، والوصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. كذلك أفيد كثيرا بأن النساء والفتيات ذوات الإعاقة ما زلن يعانين من التمييز وعدم المساواة، بل وحتى من العنف، بدرجات أعلى من غير المعوقات.

ألف - الدول الأعضاء

١٤ - يسلط الفرع التالي الضوء على نماذج للجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لإدماج ذوي الإعاقة في عمليات التنمية.

١ - نحو خطة شاملة لمسائل الإعاقة

١٥ - شدد عدد من الدول الأعضاء على الجهود التي بذلت لإدراج مسألة الإعاقة والتنمية الشاملة للجميع في أولوياتها الوطنية والدولية في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وأوصى الأردن بإدراج الإعاقة بوصفها أولوية شاملة لعدة قطاعات، وأشار إلى أن الإعاقة ينبغي أيضا أن تعتبر هدفا قائما بذاته. وأشارت السويد صراحة إلى الأشخاص ذوي الإعاقة في الأهداف ذات الأولوية المتصلة بالتححرر من العنف وإمكانية الحصول على التعليم الجيد التي وضعتها لخطة ما بعد عام ٢٠١٥. واعترفت اليونان والنرويج بوجود إيلاء اهتمام خاص للأشخاص ذوي الإعاقة، وبأن الإعاقة جزء لا يتجزأ من ورقات المواقف الوطنية لديهما، ومن المسائل الشاملة لعدة قطاعات الواردة في تلك الورقات. وأكدت فنلندا مجددا ضرورة أن يوجه في الأعمال الجارية لوضع إطار إنمائي لما بعد عام ٢٠١٥ اهتمام خاص للفئات المهمشة، بما يشمل الأشخاص ذوي الإعاقة.

٢ - التعاون الإنمائي

١٦ - سلطت دول مانحة كثيرة الضوء على الجهود الرامية إلى إضفاء الطابع المؤسسي على الاستراتيجيات الرامية إلى تعميم مراعاة مسائل الإعاقة في مبادراتها المتعلقة بالتعاون الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥. وأعلنت أستراليا عن وضع استراتيجية جديدة للتنمية الشاملة لمسائل الإعاقة للعمل بها في برنامجها الخاص بالمعونة الدولية والتنمية اعتبارا من عام ٢٠١٤ وما بعده. وأصدرت النمسا دليلا يوفر مبادئ توجيهية واضحة لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع مراحل دورة إدارة المشاريع. وقامت إيطاليا بإدراج مسألة الإعاقة في خطة عملها للتعاون الإنمائي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦، باعتبارها مسألة ذات أولوية. وأفادت

الدائمك بأن الأشخاص ذوي الإعاقة هم من الفئات المستهدفة في إطار العمل الإنساني لديها. وأدرجت السويد الأشخاص ذوي الإعاقة ضمن المجموعات المستهدفة الرئيسية الخمس التي توجه إليها المعونة. وأدرجت إسبانيا مؤشرا معيناً للإعاقة في إطار تعاونها الإنمائي الدولي من أجل رصد برامج التعاون في المستقبل. وزادت فنلندا من تمويل برنامجها للتعاون الدولي والتنمية بمبلغ ٣ ملايين يورو يوجه للمشاريع الإنمائية التي تستهدف الإعاقة.

٣ - الخطط والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية الشاملة لمسائل الإعاقة

١٧ - أفاد عدد من الدول الأعضاء بإدراج الإعاقة في خطط التنمية وبرامجها وسياساتها، بوصفها مسألة ذات أولوية وطنية. وأصدرت المكسيك خطة للتنمية الوطنية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٨، محدد بها أهداف واستراتيجيات وإجراءات لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في جهود التنمية الوطنية. وقررت إندونيسيا إيلاء أولوية للأشخاص ذوي الإعاقة في مشروع خطة إنمائية وطنية متوسطة الأجل للفترة ٢٠١٥-٢٠١٩، وأصدرت أيضا خطة عمل وطنية بشأن الإعاقة للفترة ٢٠١٣-٢٠٢٢. وأفادت كولومبيا ببذل جهود من أجل تعميم مراعاة مسائل الإعاقة في السياسات العامة الرئيسية، بما في ذلك إصدار سياسة وطنية تتعلق بالإعاقة والإدماج الاجتماعي للفترة ٢٠١٤-٢٠٢٢.

٤ - البيانات والإحصاءات المتعلقة بالإعاقة

١٨ - أفادت دول أعضاء كثيرة ببذل جهود من أجل تعزيز قاعدة المعارف المتعلقة بالإعاقة، من خلال تنفيذ مجموعة من أنشطة البحث، تشمل إجراء بحوث محددة الهدف بشأن فئات محددة من بين الأشخاص ذوي الإعاقة، وإدراج مسائل الإعاقة في الدراسات الاستقصائية الوطنية وغير ذلك من أنشطة جمع البيانات.

١٩ - وأفادت النرويج بوجود إحصاءات بشأن الإعاقة تتعلق بعدد من المؤشرات القائمة في مجالات السياسات العامة، بما في ذلك قضايا الأسرة؛ والاندماج الاجتماعي والمشاركة في التعليم؛ وإمكانية دخول الأماكن والخروج منها؛ وفرص العمل؛ وسبل الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ والعنف. وشرعت أستراليا في بحوث عن الإعاقة في البلدان التي تتلقى المعونة، شملت مسألة المرأة والإعاقة في كمبوديا، واستضافت ندوة عن البحوث المتعلقة بالإعاقة في آب/أغسطس ٢٠١٤. وقامت جمهورية كوريا بتنفيذ عدد من الدراسات الاستقصائية المتعلقة تحديداً بالإعاقة، فضلا عن دراسات استقصائية عامة، بما في ذلك إعداد بيانات مصنفة حسب نوع الإعاقة. وعرضت رومانيا دراسة وطنية بشأن إمكانية دخول الأماكن والخروج منها في البيئات الطبيعية، وبيئات المعلومات والاتصالات

المتاحة أمام الأشخاص ذوي الإعاقة. وقامت كولومبيا بتصنيف البيانات المستقاة من البحوث والإحصاءات الوطنية حسب نوع الإعاقة. واشترك الأردن مع فريق واشنطن المعني بإحصاءات الإعاقة في إدراج مجموعة الأسئلة المختصرة التي أعدها الفريق في تعداد البلد لعام ٢٠١٥.

٥ - القوانين والتشريعات والسياسات والأطر الإقليمية

٢٠ - أفادت دول أعضاء عديدة بوجود تدابير تتعلق بالتشريعات والسياسات من أجل دعم التنفيذ الوطني لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. فذكرت سويسرا أنها صدقت على الاتفاقية. وأفاد الاتحاد الروسي بأنه يضع تشريعات جديدة على الصعيد الاتحادي لإدخال تعديلات على قوانين الضمان الاجتماعي الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة. وذكرت كولومبيا واندونيسيا أنهما بصدد وضع تشريعات من أجل النهوض بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وأصدرت سنغافورة سياسات جديدة لتحسين إمكانية الحصول على الخدمات العامة وتقديم الإعانات الضريبية للقائمين على رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة، بينما زادت النرويج من التمويل الذي تقدمه للتعليم الشامل للجميع بنسبة ١٥ في المائة.

٢١ - وأفادت بعض الدول الأعضاء بأنها زادت من الدعم الذي تقدمه لتعزيز دور منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة في عمليات صنع القرار، بما في ذلك وضع السياسات. وقامت أستراليا وإيطاليا والنرويج بتمويل عنصر بناء القدرات في البلدان المتلقية، فيما عمدت رومانيا والفلبين إلى تعزيز الدعم المقدم من أجل بناء قدرات المنظمات الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقة بهدف تمكينها من المشاركة في عمليات صنع السياسات الوطنية.

٢٢ - وأفادت بعض الدول الأعضاء أيضا ببذل جهود من أجل تعزيز الأطر الإقليمية للتنمية الشاملة لمسائل الإعاقة والنهوض بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ففي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، أفادت جمهورية كوريا والفلبين بتكثيف جهودهما من أجل تنفيذ استراتيجية إنشيو^(٧) في إطار السياسات والبرامج الوطنية. وبدأت جمهورية مولدوفا بالأخذ بمعايير دنيا للجودة في برامجها وأنظمتها الوطنية المتعلقة بتقديم خدمات الدعم للأشخاص ذوي الإعاقة، مستفيدة في ذلك من السياسات والمعايير التي يعمل بها الاتحاد الأوروبي. وأفادت كينيا ببذل جهود من أجل تنفيذ إعلان نيروبي: خطة تنمية شاملة للأشخاص ذوي الإعاقة في أفريقيا

(٧) استراتيجية إنشيو من أجل "إحقاق الحق" لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة في آسيا والمحيط الهادئ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، بانكوك، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ (ST/ESCAP/2648).

لما بعد عام ٢٠١٥، وتنفيذ الأهداف المنصوص عليها في تلك الخطة فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة.

٦ - التحديات التي تعترض تعميم مراعاة مسائل الإعاقة في جهود التنمية

٢٣ - أفادت بعض البلدان بوجود عدد من العقبات التي تعوق تنفيذ استراتيجيات التنمية الشاملة للجميع وإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في هذا الصدد. وأشارت بوجه خاص إلى التحديات القائمة في إزالة العقبات التي تحول دون تعليم الأطفال ذوي الإعاقة، بما في ذلك الافتقار إلى الموارد الكافية واستمرار الفجوة القائمة بين السياسة والممارسة، وكذلك استمرار الفجوة بين الأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم من الأشخاص فيما يتعلق بالدخل والعمالة. وتناول عدد من البلدان التحدي المتمثل في وجود حواجز اقتصادية واجتماعية تعوق الخدمات والبرامج المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة، فيما تطرقت البلدان النامية لمسألة الحواجز التي لا تزال تحول دون المشاركة السياسية والمدنية للأشخاص ذوي الإعاقة.

باء - التقدم المحرز في الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة لإدماج مسائل الإعاقة في برامج العمل في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

٢٤ - واصلت منظومة الأمم المتحدة ابتكار مبادرات فنية على الصعيدين الإقليمي والوطني لتعميم مراعاة مسألة الإعاقة في القضايا العالمية، وما زالت تقدم الدعم لوضع تلك المبادرات وتنفيذها. واتخذ عدد من كيانات الأمم المتحدة خطوات للعمل على إدماج المسائل المتعلقة بالإعاقة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وتتولى إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية قيادة دفة الحوار فيما يتعلق بوضع إطار عمل شامل للجميع لما بعد عام ٢٠١٥، وقد نظمت عددا من الأنشطة والمنتديات لتعزيزه. وقدمت الإدارة الدعم لتنظيم اجتماع رفيع المستوى بشأن الإعاقة والتنمية، وكفلت مشاركة جهات متعددة من الجهات صاحبة المصلحة، ولا سيما منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، في العمليات التحضيرية وفي الاجتماع نفسه. وواصلت الإدارة التشجيع على إجراء حوار بين أصحاب المصلحة المتعددين من خلال عدد من المشاورات والمنتديات واجتماعات الخبراء، بما في ذلك اجتماعا فريقي الخبراء اللذان عقدا في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤. وبحث الاجتماع الرفيع المستوى إحصاءات الإعاقة، وأعمال الرصد، والتقييم، وناقش استراتيجيات لإدماج غايات ومقاييس للأهداف المتصلة بالأشخاص ذوي الإعاقة في الإطار الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥. وإلى جانب استراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من الكوارث، نظمت الإدارة أيضا نشاطا بشأن القدرة على الصمود أمام الكوارث، والإعاقة. وتمت من خلال ذلك النشاط التوعوية بمسألة إغفال

الأشخاص ذوي الإعاقة في عمليات الحد من أخطار الكوارث، والدعوة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة من أجل إدراج المسائل المتعلقة بالإعاقة في جميع جوانب سياسات الحد من مخاطر الكوارث والبرامج والعمليات المتصلة بذلك. ونظر الاجتماع الرفيع المستوى أيضا في الخبرات السابقة وكذلك في الأفكار الجديدة التي يمكن الاستعانة بها للنهوض بإدماج المسائل المتعلقة بالإعاقة في السياسات المتبعة للحد من مخاطر الكوارث والبرامج والعمليات القائمة في هذا المجال.

٢٥ - وواصلت اللجان الإقليمية تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى تنفيذ سياسات وبرامج تهدف إلى النهوض بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. فقدمت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الدعم للدول الأعضاء في إنشاء فرقة عمل إقليمية تعنى بقياس حالات الإعاقة وتقوم بإعداد تقرير إقليمي عن حالة الأشخاص ذوي الإعاقة. ووفرت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ الدعم للدورة الأولى للفريق العامل المعني بعقد آسيا والمحيط الهادئ للأشخاص ذوي الإعاقة، ٢٠١٣-٢٠٢٢. وأوصى الفريق العامل بتعزيز التحالفات الاستراتيجية من أجل العمل على إدراج المسائل المتعلقة بالإعاقة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، واعتمد خارطة طريق لتنفيذ استراتيجية إنشيوون. أما اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا فقدت تقريرا عن المؤتمر الذي عقد مؤخرا تحت عنوان العقد العربي للأشخاص ذوي الإعاقة وما بعده: تعزيز المعرفة والبنية التحتية للسياسات من أجل تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في المنطقة العربية. وتبين الوثيقة الختامية للمؤتمر الخطوط العريضة لسلسلة من الخطوات الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية الدولية والوطنية. بما يعود بالنفع على الأشخاص ذوي الإعاقة. وقدمت اللجنة الدعم أيضا لإجراء دراسة متعمقة تتعلق بإحصاءات الإعاقة والمعلومات النوعية المتعلقة بالقوانين والمؤسسات المتصلة بالإعاقة في المنطقة العربية.

٢٦ - وأفادت وكالات الأمم المتحدة بإحراز تقدم كبير في زيادة الوعي بضرورة تحسين القياسات المتعلقة بحالة الأشخاص ذوي الإعاقة، من أجل تشجيع الأخذ بأسس تقوم على الأدلة وتلبي الاحتياجات في وضع السياسات والبرامج وتقديم الخدمات. وفي بعض المناطق، ومن بينها منطقة آسيا والمحيط الهادئ، لوحظ أن الدول الأعضاء تقوم على نحو متزايد بجمع بيانات عن معدل انتشار الإعاقة، وأن دولا كثيرة منها قد بدأت العمل بأدوات الدراسات الاستقصائية الدولية في عمليات التعداد والدراسات الاستقصائية الوطنية الأخرى، بما فيها الدراسات الاستقصائية للقوة العاملة، أو بدأت في إدماجها في تلك العمليات والدراسات. وأفادت منظمة الصحة العالمية بأنها تبذل جهودا من أجل النهوض بعملية توحيد جمع

البيانات المتعلقة بالإعاقة، وبأنها تتعاون مع البنك الدولي لوضع استقصاء نموذجي بشأن الإعاقة من شأنه أن يوفر معلومات مفصلة ودقيقة عن "التجارب التي يعيشها" الأشخاص ذوو الإعاقة. وأفيد أيضا بحدوث زيادة كبيرة في مشاركة المنظمات المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة والدور الذي تؤديه والدعم الذي تقدمه في مختلف المناطق منذ عام ٢٠١٠. وسلطت التقارير الضوء على قيام عدد من الدول الأعضاء بإنشاء آليات تنسيق وطنية كثيرا ما تكون مشتركة بين الوزارات وتضم بعض الأشخاص ذوي الإعاقة أو تتشاور معهم، من أجل دعم المواءمة بين التشريعات والسياسات والبرامج الوطنية والإطار المعياري الذي توفره الاتفاقية، واعتماد تشريعات وسياسات وبرامج جديدة تتوافق مع ذلك الإطار.

٢٧ - ونظمت شراكة الأمم المتحدة لتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة^(٨) في عام ٢٠١٣ الجولة الأولى من التمويل والمشاريع المشتركة في إندونيسيا، وأوكرانيا، وتوغو، وتونس، وجمهورية مولدوفا، وجنوب أفريقيا، وكوستاريكا، وموزامبيق، ودولة فلسطين، وبعض البلدان والأقاليم الجزرية في المحيط الهادئ. وسوف يتسع نطاق هذا البرنامج في عام ٢٠١٤ ليغطي دولا أعضاء إضافية ومزيدا من المشاريع في إثيوبيا وأرمينيا وأوغندا وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) والسودان والصين وطاجيكستان ومصر والمكسيك والهند. وفي سبيل دعم الأنشطة التي تعزز إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة بصورة كاملة وهادفة في المناقشات التي تجري على الصعيدين العالمي والقطري بشأن إطار التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، أصدرت الشراكة، بالتعاون مع التحالف الدولي المعني بقضايا الإعاقة والاتحاد الدولي للإعاقة والتنمية، تقريرا في عام ٢٠١٣ تحت عنوان "نحو مستقبل شامل وميسر للجميع: أصوات الأشخاص ذوي الإعاقة في سياق الإطار الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥".

٢٨ - وأفاد عدد من وكالات الأمم المتحدة بتعزيز عمليات إدماج مسائل الإعاقة في البرامج العالمية والقطرية. فأشارت منظمة العمل الدولية إلى النجاح في تعميم مراعاة مسائل الإعاقة في أطر المساعدة الفنية على الصعيد القطري. ونالت تلك المسائل أولوية فيما يقرب من نصف برامجها القطرية المتصلة بفرص العمل اللائق. وهي بصدد إعداد استراتيجية وخطة عمل على الصعيد العالمي من أجل التشجيع على توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة وتوفير الحماية الاجتماعية لهم. وقامت هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) بإدماج النساء والفتيات ذوات الإعاقة في خططها الاستراتيجية

(٨) تضم عضوية شراكة الأمم المتحدة لتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة هيئات الأمم المتحدة التالية: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومنظمة العمل الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونسكو، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة الصحة العالمية.

العالمية الجديدة التي تغطي الفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، بوصفهم من أفقر الفئات وأكثرها تعرضاً للاستبعاد. واضطلعت منظمة الصحة العالمية في الآونة الأخيرة، بالتشاور مع أكثر من ٣٠٠ من المساهمين من وكالات الأمم المتحدة والدول الأعضاء، بوضع خطة عمل على نطاق المنظمة تتعلق بمسائل الإعاقة^(٩). واستكملت منظمة السياحة العالمية توصياتها لعام ٢٠٠٥ بهدف زيادة العمل على تيسير إمكانيات السياحة، وفقاً للأحكام ذات الصلة من الاتفاقية، وللمبادئ التصميم العام.

٢٩ - وأفادت بعض الوكالات بإصدار منشورات وأدوات جديدة لتعزيز التنمية الشاملة لمسائل الإعاقة والمجتمعات التي تراعي تلك المسائل. وقام الاتحاد الدولي للاتصالات مؤخراً بنشر تقرير^(١٠) عن دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي يسهل استعمالها، مثل خدمات الإنترنت والتلفزيون فضلاً عن الأجهزة المحمولة والخدمات النقالة، في التمكين من إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة. وفي شباط/فبراير ٢٠١٤، أصدرت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) سياسة نموذجية^(١١) لتعزيز الجهود الوطنية المبذولة على صعيد استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم، لا سيما من خلال معهده المعني باستخدام تكنولوجيا المعلومات في التعليم. وأقامت هيئة الأمم المتحدة للمرأة منبرا شبكياً بعنوان "البوابة المعرفية العالمية من أجل التمكين الاقتصادي للمرأة" من أجل توفير معلومات وموارد حديثة يسهل الوصول إليها فيما يتعلق بالتمكين الاقتصادي للمرأة ذات الإعاقة. وقامت منظمة السياحة العالمية في آذار/مارس ٢٠١٤ بنشر دليل تيسير السياحة للجميع: الشراكات بين القطاعين العام والخاص والممارسات الجيدة، الذي تقدم فيه نصائح فنية بشأن إدراج معالم التراث الثقافي والطبيعي في سلسلة الأنشطة السياحية الميسرة المضيئة للقيمة.

٣٠ - وظلت معظم الوكالات تشير إلى وجود تحديات مستمرة في الحصول على بيانات دقيقة وموثوق بها وقابلة للمقارنة عن الأشخاص ذوي الإعاقة على الصعيد الوطني، وفي مجالات تقنية محددة، الأمر الذي يعرقل كثيراً من قدرتها على تزويد الدول الأعضاء في الوقت المناسب بالدعم القائم على الأدلة في مجال السياسات من أجل تلبية احتياجات الأشخاص

(٩) انظر خطة العمل العالمية لمنظمة الصحة العالمية المتعلقة بمسائل الإعاقة للفترة ٢٠١٤-٢٠٢١: تحسين صحة جميع الأشخاص ذوي الإعاقة.

(١٠) انظر الفريق الدراسي للاتصالات الدولية السلوكية واللاسلكية، "نفاذ الأشخاص ذوي الإعاقة إلى خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات" (جنيف، الاتحاد الدولي للاتصالات، ٢٠١٤).

(١١) انظر اليونسكو، "سياسة نموذجية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الشاملة للجميع في مجال التعليم، بما يعود بالنفع على الأشخاص ذوي الإعاقة" (باريس، ٢٠١٤).

ذوي الإعاقة. وسلط كثيرون الضوء على "التمييز المزدوج" الذي تتعرض له النساء والفتيات ذوات الإعاقة واستشراء العنف ضدهن وسوء معاملتهن وتهميشهن. وأشار أيضا إلى التحديات الكبيرة التي تشكلها الأطر القانونية الوطنية والاجتماعية، والحواجز التي تسببها المواقف القائمة، فضلا عن محدودية الموارد والقدرات المؤسسية اللازمة على الصعيد الوطني لكفالة أن تلي العمليات والخدمات الإنمائية احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة.

رابعاً - إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في الاستراتيجيات الإنمائية

٣١ - أحرز تقدم ملحوظ في الارتقاء بمستوى الجهود الرامية إلى تعميم اعتبار الإعاقة مسألة إنمائية شاملة لعدة قطاعات، ومع ذلك لا تزال هناك تحديات رئيسية. ويبحث الفرع رابعاً بعض التحديات المشتركة فضلاً عن توصيات العمل التي نتجت عن المشاورات التي أجرتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في إطار التحضير للاجتماع الرفيع المستوى^(١٢). ويناقش هذا الفرع أيضاً إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة وتمكينهم، ليس من منطلق الواجب الأخلاقي فحسب، وإنما باعتبار ذلك ضرورة لتسريع وتيرة التقدم الإنمائي وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً.

ألف - تعزيز وتطبيق الإطار المعياري الدولي للإعاقة من أجل إقامة مجتمع شامل للجميع وتحقيق التنمية على جميع المستويات

٣٢ - يوفر الإطار الدولي القائم بشأن الإعاقة^(١٣) أساساً متيناً لدعم إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في التنمية بجميع أبعادها، بما في ذلك إمكانية حصولهم على خدمات من قبيل التعليم، والتوظيف، والحماية الاجتماعية، والرعاية الصحية، كما يوفر قواعد ومعايير للمساواة،

(١٢) تشمل مصادر المعلومات التي جرى استعراضها ما يلي: (أ) المشاورة التي جرت عبر الإنترنت تحت عنوان "من أجل وضع خطة تنمية شاملة لمسائل الإعاقة حتى عام ٢٠١٥ وما بعده"؛ (ب) المشاورات الإقليمية؛ (ج) المساهمات المقدمة بشكل مباشر من الدول الأعضاء وكيانات منظومة الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني، وفرادى المساهمات الأخرى التي تلقتها الأمانة العامة رداً على الأسئلة العشرة التي أعدت لتكون بمثابة الوثيقة الأساسية للاجتماع الرفيع المستوى؛ (د) الموجزات المستندة إلى المشاورات الثلاث غير الرسمية المتعلقة بالاجتماع الرفيع المستوى؛ (هـ) المصادر الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك تقارير الأمين العام والتقارير الواردة من اجتماعات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ذات الصلة، التي حددت المجالات ذات الأولوية على الصعيدين العالمي والإقليمي من أجل إدراجها في الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى.

(١٣) يشير الإطار إلى الصكوك الثلاثة الخاصة بالإعاقة: برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين؛ والقواعد الموحدة بشأن تحقيق تكافؤ الفرص للأشخاص ذوي الإعاقة؛ واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، جنباً إلى جنب مع القواعد والمعايير الدولية الأخرى المتصلة بالإعاقة، بما في ذلك الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى التي اعتمدت مؤخراً (انظر قرار الجمعية العامة ٣/٦٨).

وإمكانية الوصول إلي الخدمات، والتعاون الدولي. وتتيح المداولات الرامية إلى وضع صيغة نهائية لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ فرصة فريدة لتحقيق نتائج ملموسة بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة. وعلى الصعيد الوطني، يمكن استخدام الأدوات القائمة لدعم المواءمة بين التشريعات والسياسات والبرامج الوطنية (انظر A/68/183).

٣٣ - وينبغي مواصلة الاستفادة من نقاط التقاطع بين الصكوك الخاصة بالإعاقة وغيرها من الصكوك ذات الصلة بحقوق الإنسان والتنمية، من أجل معالجة الفجوة الحالية في تلبية حتى أبسط الاحتياجات الأساسية للأشخاص ذوي الإعاقة في جميع أنحاء العالم. حيث يتعين، على سبيل المثال، تقوية الروابط بين الاتفاقية وغيرها من صكوك حقوق الإنسان، مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل، من أجل تعزيز أوجه التآزر بين الأطر المعيارية التي تعالج الشواغل والمسائل التي تواجه النساء والأطفال ذوي الإعاقة على وجه الخصوص. وعلى الصعيد العالمي، يمكن الاستفادة من هذه الأدوات في تعزيز إدراج البعد المتعلق بالإعاقة في الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً.

٣٤ - ويمكن أن يُستشف من المعلومات المجمّعة من العمليات التحضيرية أن البلدان تتشاطر الآراء بشأن التحديات المشتركة التي تعوق التصدي للفجوة القائمة حالياً بين السياسات والممارسات على الصعيد الوطني. وأكدت عدة مصادر أنه حتى في حالة وجود تشريعات محلية وأطر للسياسة العامة بشأن الإعاقة، لا تتم مواءمتها دائماً مع الإطار المعياري الدولي المتعلق بالإعاقة، لا سيما اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وأشارت وفود أخرى إلى النقص الشديد في الأطر التنظيمية والآليات المؤسسية الداعمة، بما في ذلك عمليات الرصد والتنفيذ من أجل إدراج مسائل الإعاقة في السياسات والبرامج الإنمائية.

٣٥ - ولو حظ أيضاً أنه على الرغم من بلوغ عدد من البلدان مرحلة التصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الاختياري الملحق بها، أو التنفيذ الكامل لها، ما زالت هناك حاجة من أجل تسريع العملية إلى موارد مستدامة، بما في ذلك المساعدة التقنية والتعاون الإنمائي. ومع ذلك، فإن الحكومات هي التي تضطلع بأكثر الأدوار أهمية في تحقيق أقصى استفادة ممكنة من الموارد المتاحة لإعمال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ومطلوب في هذا الصدد، اتباع نهج مزدوج المسار يراعي، في حدود الموارد المتاحة، الحد الأدنى من المعايير للحفاظ على الكرامة الإنسانية، وحماية الأشخاص ذوي الإعاقة من الفقر، جنباً إلى جنب مع الإعمال التدريجي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية^(١٤). وتحتاج مثل هذه

(١٤) يستند مفهوم الإعمال التدريجي جزئياً إلى التعليق العام رقم ٣ للجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: طبيعة التزامات الدول الأطراف (الفقرة ١ من المادة ٢ من العهد)

الاستراتيجيات إلى مزيد من التفعيل من خلال وضع غايات ومؤشرات قابلة للقياس، واتخاذ إجراءات ملموسة في الأجلين القصير والمتوسط، وتحديد الموارد؛ وتوزيع المسؤوليات على مجموعة واسعة من الجهات صاحبة المصلحة من أجل تعزيز الملكية والمساءلة عن إجراءات التنفيذ.

٣٦ - وفي سبيل إدماج البعد المتعلق بالإعاقة في خطة التنمية الجديدة، عقدت الأمانة العامة للأمم المتحدة اجتماعاً لفريق من الخبراء بشأن بيانات وإحصاءات الإعاقة في باريس في الفترة من ٨ إلى ١٠ تموز/يوليه ٢٠١٤. وأجرى الخبراء تقييماً لإمكانية قياس الغايات والمؤشرات المتعلقة بالإعاقة استناداً إلى المعلومات المتوفرة حالياً والمحتمل توافرها^(١٥).

٣٧ - ورغم إحراز تقدم كبير، لا تزال هناك حاجة إلى بذل جهود كبيرة من أجل إدراج عملية جمع الإحصاءات المتعلقة بالإعاقة في النظم القائمة وتحسين نوعية المعلومات التي يتم الحصول عليها وقابليتها للمقارنة. وتزداد هذه الحاجة شدة في ظل الاحتياجات من البيانات ومن عمليات الإبلاغ المنصوص عليها في الأهداف الإنمائية للألفية واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والعمليات الجارية اقتراحها في إطار أهداف التنمية المستدامة. ويتوقع أن تؤدي الخطة الإنمائية الجديدة إلى زيادة الطلب على البيانات بدرجة كبيرة، سواء من حيث النطاق أو مستويات التفاصيل (التصنيف)^(١٦).

٣٨ - ويتطلب استخراج بيانات قابلة للمقارنة دولياً اعتماد طرائق موحدة لجمع البيانات في جميع البلدان. ويمكن أن توفر الأدوات القائمة التي وضعتها الأمم المتحدة، مثل مجموعة الأسئلة الست المختصرة التي وضعها فريق واشنطن، وأقرتها اللجنة الإحصائية^(١٧)، معلومات أساسية عند إدراجها في التعدادات أو الدراسات الاستقصائية القائمة على العينات. وقد ذكر

in *From Rhetoric to Action-Implementing the UN* (E/1991/23-E/C.12/1990/8)، الذي جرت مناقشته في *Convention on the Rights of Persons with Disabilities*, by Eilionóir Flynn (Cambridge University Press, 2011).

(١٥) استعرض الاجتماع الأدوات القائمة لجمع البيانات من قبيل تلك التي وضعها فريق واشنطن المعني بإحصاءات الإعاقة والأدوات الجديدة مثل الدراسة الاستقصائية النموذجية التي تعدها منظمة الصحة العالمية والبنك الدولي.

(١٦) موجز الملاحظات الإحصائية المقدمة إلى الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة، شعبة الإحصاءات (آذار/مارس ٢٠١٤).

(١٧) أوصت الأمم المتحدة، في مبادئها وتوصياتها لتعدادات السكان والمساكن، التنقيح الثاني، (ST/ESA/STAT/SER.M/67/REV.2)، باتباع النهج المتعلق بقياس حالات الإعاقة الذي دعا إليه فريق واشنطن، من خلال مجموعة الأسئلة المختصرة. ويجري حالياً إعداد تنقيح ثالث لهذه الوثيقة، وصيغت توصيات مماثلة في مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين في إطار التحضير لجولة التعداد لعام ٢٠٢٠.

٤٧ بلدا، حتى الآن، أن مجموعة الأسئلة المختصرة التي وضعها فريق واشنطن قد أدرجت في تعدادات سابقة، أو دراسات استقصائية وطنية أو نماذج تتعلق بالإعاقة، في حين استخدم ٣٥ بلدا تلك المجموعة أو تنويعات عليها في أحدث جولة تعداد لعام ٢٠١٠. وسوف تتيح جولة التعداد لعام ٢٠٢٠، فرصة أخرى لزيادة عدد البلدان التي تستخدم المجموعة المختصرة من الأسئلة في التعداد، والتحرك صوب وضع إحصاءات قابلة للمقارنة دوليا بشأن الإعاقة.

٣٩ - ومن شأن إضفاء الطابع المؤسسي على جمع البيانات المتعلقة بالإعاقة، من خلال استخدام أداة أساسية مثل المجموعة المختصرة من الأسئلة التي وضعها فريق واشنطن، أن يوفر نسبة كبيرة من البيانات المطلوبة لرصد الاتفاقية وتصنيف أهداف التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥ حسب حالة الإعاقة.

٤٠ - ومن منطلق الاعتراف بعدم اكتمال أي تعداد أو دراسة استقصائية ما لم تُتَح البيانات التي تم جمعها للمستعملين في أشكال ملائمة، يتعين على البلدان تقديم البيانات على نماذج تبليغ موحدة إلى الأمم المتحدة من أجل نشرها على نطاق أوسع والترويج لاستخدام الإحصاءات الموجودة بشأن الإعاقة. وسيطلب الأمر قدرا كبيرا من الجهود يشترك فيها جميع أصحاب المصلحة في مجال بناء القدرات على الصعيد الوطني، وبخاصة في البلدان النامية. ومرة أخرى، تشكل عمليات التحضير لجولة التعداد لعام ٢٠٢٠، بما في ذلك عمليات التدريب والمساعدة التقنية، نقطة انطلاق لإدماج بيانات الإعاقة في الإحصاءات الرسمية.

٤١ - وفي حين يمكن الاستعانة بتبويبات التعداد في إجراء مقارنات مفيدة بين الأشخاص المعوقين وغير المعوقين، فمن شأن توسيع نطاق التدابير، من أجل جمع بيانات تفصيلية عن جوانب متعددة للإعاقة، أن يمكن صانعي السياسات من تحديد التدخلات اللازمة لزيادة مراعاة مسائل الإعاقة والأشخاص ذوي الإعاقة إلى أقصى حد ممكن، وبالتالي، تحقيق تكافؤ الفرص. وتسهم في تحقيق هذه الغاية المبادرات الحالية التي تتخذها منظومة الأمم المتحدة، ومنها على سبيل المثال الجهود التي تقودها منظمة الأمم المتحدة للطفولة من أجل وضع واختبار مجموعات أسئلة تركز على أداء الأطفال والإعاقة، وعلى الحواجز التي تحول دون مشاركتهم الكاملة في التعليم، وذلك لاستخدامها في الدراسات الاستقصائية العنقودية المتعددة المؤشرات والاستقصاءات الأخرى التي تركز على الأطفال، والعملية التي تقودها منظمة الصحة العالمية لوضع نموذج لدراسة استقصائية عن الإعاقة (انظر E/CN.3/2014/10). ومن المطلوب أن يجري التعاون والتنسيق فيما بين مختلف المبادرات المتخذة في منظومة الأمم المتحدة والجهات الأخرى صاحبة المصلحة لكفالة جدوى جميع البيانات وتعزيز قابليتها

للمقارنة الدولية. ويشمل ذلك جهود جمع البيانات التي تبذلها الحكومات والوكالات التابعة لها ومنظومة الأمم المتحدة، فضلا عن المبادرات التي تتخذها المنظمات غير الحكومية.

جيم - تعزيز التعاون الدولي وتعبئة الموارد بشكل مستدام

٤٢ - لم تُستغل حتى الآن جميع إمكانات التعاون الإنمائي في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. بما يعود بالنفع على الأشخاص ذوي الإعاقة^(١٨). وتتطلب الترجمة الفعالة للالتزام المجتمع الدولي بمسائل الإعاقة إلى نتائج ملموسة إيجاد بيئة مواتية يمكن فيها للأشخاص ذوي الإعاقة المشاركة كفاعلين في عمليات التنمية ومستفيدين منها على قدم المساواة مع الآخرين. ومن منطلق الإقرار بذلك، قدمت الجهات المعنية المشاركة في العمليات التحضيرية للاجتماع الرفيع المستوى عددا من المقترحات من أجل تعزيز التعاون وتقوية الشراكات على كل من الصعيد الدولي والإقليمي ودون الإقليمي، من أجل تحقيق تنمية تراعي مسائل الإعاقة^(١٩).

٤٣ - ودعت الوكالات الإنمائية، في عدة ورقات تلقتها الأمانة العامة، إلى أن تعتمد استراتيجية فيما يتعلق بالإعاقة تقرر "نهج المسار المزدوج" الذي تنفذ بموجبه برامج "محددة الأهداف" مثل برامج المنظمات المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة لبناء القدرات، جنبا إلى جنب مع برامج الإدماج المصممة بحيث يسهل وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إليها. ورغم أن العديد من الوكالات الثنائية لديها خبرة كبيرة في دعم المشاريع الخاصة تحديدا بالإعاقة، فإن تعميم مراعاة مسائل الإعاقة في أطرها العامة للتعاون الإنمائي لا يزال مفهوما جديدا نسبيا للعديد منها (انظر E/CN.5/2010/6). وغالبا ما يُجمع الأشخاص ذوو الإعاقة في البرامج الإنمائية الرئيسية مع الفئات المهمشة الأخرى بهدف قياس الأثر الاجتماعي للمشاريع الإنمائية. بيد أن هذا النهج يمكن أن يزيد من احتمال تهميش وإقصاء الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يترعون غالبا للبقاء في الظل وسط الفئات الاجتماعية الأوسع نطاقا والأكثر وجودا تحت الأضواء. وفي غياب البيانات المصنفة حسب الإعاقة، قد تبين النتائج الإجمالية أن هناك أثرا إيجابيا عاما حتى عندما تزداد ظروف الأشخاص ذوي الإعاقة سوءا.

(١٨) (انظر E/CN.5/2010/6) للاطلاع على تقييم حالة إدماج مسائل الإعاقة في التعاون الدولي على كل من الصعيد العالمي والإقليمي ودون الإقليمي.

(١٩) يرد موجز لهذه المقترحات في مسودة مذكرة المعلومات الأساسية المعنونة "اجتماع المائدة المستديرة الأول: التعاون والشراكات على الصعيدين الدولي والإقليمي، من أجل تنمية تراعي مسائل الإعاقة"، التي أعدتها الأمانة العامة من أجل الاجتماع الرفيع المستوى.

٤٤ - وفي عالم يشهد توجها متناميا في التعاون الإنمائي نحو صياغة ثقافة تقوم على تحقيق النتائج، وحيثما تكون للأهداف والمؤشرات القابلة للقياس أهمية حاسمة في البرمجة القائمة على الأدلة، قد يشكل الافتقار إلى البيانات والإحصاءات الموثوق بها بشأن الإعاقة عقبة رئيسية أمام إدماجها بوصفها مسألة شاملة لعدة قطاعات.

٤٥ - وفي المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، أصدرت لجنة التنمية الدولية بمجلس العموم مؤخرا تقريرا بشأن الإعاقة والتنمية يدعو إلى إيلاء المزيد من الاهتمام للإعاقة في عمل إدارة التنمية الدولية التي تتبعها^(٢٠). ويتضمن التقرير عددا من التوصيات المفيدة للوكالات الإنمائية والشركاء في التنمية، بما في ذلك تحقيق التوازن بين بناء قاعدة للأدلة المتعلقة بالإعاقة وتنفيذ البرامج. ومع الاعتراف بأن إعداد إحصاءات دقيقة عن الإعاقة قد يستغرق بعض الوقت، يدعو التقرير إلى البدء في وضع برامج تجريبية طموحة في مجال الإعاقة يمكن تطويرها بسرعة، استنادا إلى ما تحقق من نجاحات وابتكارات.

٤٦ - ويمثل التمويل المستدام تحديا رئيسيا لإحداث تحول جذري في حياة الأشخاص ذوي الإعاقة. ويتوقف تسخير الموارد المتاحة على وجود إرادة سياسية واسعة. وسيكون استحداث بنود في الميزانيات الوطنية والقطاعية تخصص تحديدا للمسائل المتصلة بالإعاقة، وتقييم المعلومات المتصلة بنتائج تخصيص الأموال للأشخاص ذوي الإعاقة ونشر تلك المعلومات، أمرا في غاية الأهمية للحفاظ على الزخم القائم وصولا إلى التمويل المستدام.

٤٧ - علاوة على ذلك، ستكون للمشاركة المتوازنة لمجموعة واسعة من أصحاب المصلحة، ولا سيما الأشخاص ذوي الإعاقة والمنظمات التي تمثلهم، أهمية بالغة في إحداث آثار طويلة الأمد تقوم على أساس الملكية والمساءلة المتبادلة. وينبغي اتخاذ خطوات لتعزيز الشراكات الجديدة التي يمكن أن تجمع بين العديد من مختلف أنواع المنظمات المعنية بالتقدم الاجتماعي والاقتصادي والبيئي. وستساعد الجهود التعاونية، من قبيل حشد جهود المنظمات النسائية للمساعدة على رصد النتائج لصالح الأشخاص ذوي الإعاقة، في معالجة التمييز الذي يؤثر على فئات اجتماعية متعددة. وهذا التعاون من شأنه أيضا أن يكون وسيلة فعالة لضمان حشد الموارد والأموال، حتى وإن لم يكن موجهًا بصفة خاصة إلى الأشخاص ذوي الإعاقة، نظرا لما سيكون له من أثر مضاعف، يعود بالنفع عليهم ويؤدي إلى إقامة مجتمع أكثر استيعابا للجميع.

(٢٠) House of Commons International Development Committee, "Disability and development", Eleventh Report of Session 2013-2014 (HC 947) (London, 2014).

دال - تحديد النظر في منظومة الأمم المتحدة وتعديلها من أجل تحسين القدرة على تلبية احتياجات الدول الأعضاء في إطار تنفيذ خطة تنمية شاملة لمسائل الإعاقة

٤٨ - يشكل الاهتمام بالأشخاص ذوي الإعاقة والالتزام نحوهم جزءاً لا يتجزأ من عمل الأمم المتحدة. وبينما شهد نهج المنظمة في التعامل مع الإعاقة والاستجابة لها تطوراً كبيراً خلال العقود الخمسة الماضية، ظلت الفكرة القائلة بأن النهوض بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة شرط أساسي لإعمال حقوق الإنسان وإرساء السلام والأمن تمثل فكرة محورية. وفي هذا السياق، أقر المجتمع الدولي منذ فترة طويلة بأن إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة هو عنصر أساسي في جميع جوانب عمل الأمم المتحدة.

٤٩ - وتتضمن حالياً الآليات الحكومية الدولية الرئيسية المعنية بالإعاقة لجنة الشؤون الاجتماعية والإنسانية والثقافية (اللجنة الثالثة) التابعة للجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وقد تمكن المؤتمر منذ نشأته من توطيد دوره باعتباره منبراً عالمياً فريداً للنهوض بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وتميزت الدورة السابعة، المعقودة في عام ٢٠١٤، بمستوى قياسي من المشاركة، إذ حضرها أكثر من ٣٠٠ شخص، بمن فيهم ممثلون من أكثر من ٨٠ دولة من الدول الأعضاء. وبالنظر إلى المستوى الرفيع للمشاركة، يتزايد استخدام الدول الأعضاء للمؤتمر كمحفل لاتخاذ القرارات ومنبر لاستكشاف الخيارات المتاحة لإيجاد شراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين من أجل تعزيز البرامج الشاملة لمسائل الإعاقة.

٥٠ - واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة هي أحدث صك دولي يقدم إطاراً معيارياً لمعالجة المسائل المتعلقة بالإعاقة في سياق المجتمع والتنمية. وقد كانت الاتفاقية فاعلة في توجيه الخطاب على الصعيد الدولي وتركيز الاهتمام على الإعاقة كمسألة شاملة لعدة قطاعات. فحسب المشار إليه آنفاً في هذا التقرير، يتزايد الاعتراف في البرامج الإنمائية الدولية بالإعاقة كمسألة شاملة لعدة قطاعات. كذلك يُعترف في الحوار الدولي المتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ بأهمية منظور الإعاقة وطابعه الشامل في إطار السعي إلى تحقيق الأهداف الإنمائية العالمية. ويتجلى هذا النموذج الدولي أيضاً في النهج الذي تتبعه حالياً منظومة الأمم المتحدة (انظر القرار ٣/٦٨).

٥١ - وقد أحرزت منظومة الأمم المتحدة تقدماً كبيراً في استخدام هذا الإطار المعياري الدولي من أجل الابتكار وتعميم مراعاة مسائل الإعاقة في أعمالها. ومع ذلك، لا تزال هناك مخاوف بسبب عدم انعكاس منظور الإعاقة بصورة كاملة في جميع أعمال الأمم المتحدة، ذلك أن هناك تفاوتاً في استيعاب مفهوم تعميم مراعاة منظور الإعاقة وتطبيقه، مما يؤدي إلى

تفاوت في النتائج، ووجود فجوة بين السياسة والممارسة. ولا تختلف هذه التحديات عن تلك التي واجهتها جهود تعميم مراعاة المنظور الجنساني فيما مضى. وتشير النجاحات التي تحققت مؤخرا في مجال تعميم مراعاة المنظور الجنساني إلى أن هناك مجالا لتعزيز منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالإعاقة، من أجل ضمان زيادة الاهتمام بالجميع في عمل المنظمة، وتحسين القدرة على تلبية احتياجات الدول الأعضاء. ويمكن أن يكون في إجراء استعراض لتنفيذ استراتيجيات تعميم مراعاة منظور الإعاقة على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والقطري نقطة انطلاق لفهم أوجه القصور القائمة في الآليات، والعمليات والقدرات، كما يمكن أن يسלט ذلك الاستعراض الضوء على السبل المؤدية إلى تعزيز قدرة الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة وشركائها على الاستجابة إلى الدول الأعضاء في هذا المجال.

٥٢ - وطلب الاجتماع الرفيع المستوى تقديم توصيات تُطرح فيها خطوات عملية لدعم تنفيذ الوثيقة الختامية (القرار ٣/٦٨، الفقرة ٨). وفي عام ٢٠١٥، ستقوم الجمعية العامة باستعراض التقدم المحرز حتى ذلك الحين. ويمكن أن تستغل تلك الفرصة في وضع أولويات بالاقتران مع إطار التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بهدف اعتماد خطة عمل عالمية عن الإعاقة بوصفها مسألة شاملة لعدة قطاعات لإدراجها في برنامج شامل يتم إعداده في المستقبل ويغطي التنمية وحقوق الإنسان والسلام والأمن، على النحو المتوخى في برنامج العمل العالمي المتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة (١٩٨٢)، وعلى نحو ما أقرته الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى. وتحقيقا لهذه الغاية، يمكن أن تحدد الخطة أهدافا ومؤشرات واضحة، وتعين مجالات رئيسية تحتاج إلى المزيد من المساعدة التقنية وإلى تنمية القدرات من أجل تفعيل الأطر المعيارية.

٥٣ - ويستدعي التركيز على الإعاقة، من حيث النتائج الإنمائية والاجتماعية في إطار البرامج الإنمائية الدولية الراهنة والناشئة، تحسين الروابط المعيارية والتنفيذية. ومن المتوقع أن تزداد الأعباء الملقاة على عاتق منظومة الأمم المتحدة، من حيث توفير الموارد والمساعدة التقنية لدعم الدول الأعضاء في كفالة أن تكون الجهود المبذولة مستقبلا من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية شاملة لمسائل الإعاقة. وفي هذا السياق، يمكن النظر في إجراء استعراض على نطاق المنظومة للآليات الجديدة اللازمة لتعزيز وتشجيع السياسات والممارسات التنظيمية، بما في ذلك التنسيق، وتبادل المعارف وبناء القدرات الداخلية، فضلا عن سد فجوة الاتصالات القائمة على الصعيد الوطنية والإقليمية والدولية.

٥٤ - وأظهرت الدروس المستفادة من تعميم مراعاة المنظور الجنساني فعالية إيلاء المسؤولية وإعطاء زمام القيادة للجهات العليا عند اعتماد سياسات على نطاق المنظومة بشأن تعميم

مراعاة المنظور. ويمكن دراسة هذه السياسات التي تنطوي على أهداف ومؤشرات وأطر للمساءلة والإبلاغ، بهدف تعزيز الدعم العام الموجّه لتحقيق الأهداف الشاملة للجميع.

٥٥ - ودعا الاجتماع الرفيع المستوى أيضا المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى الترويج لمسألة الإعاقة والتنمية، بما في ذلك الترويج لها في إطار الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة، من أجل كفالة التنسيق والتنفيذ الفعال والتآزر فيما بين البرامج (انظر القرار ٣/٦٨، الفقرة ٦). وفي هذا السياق، يمكن للمجلس أن ينظر في القيام بدور محدد على صعيد الأخذ بنهج متكامل إزاء الإعاقة في عمل منظومة الأمم المتحدة ككل.

٥٦ - وتتيح أيضا التغييرات الجديدة التي شهدتها المجلس الاقتصادي والاجتماعي مؤجرا، بما في ذلك المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة وكذلك زيادة أهمية منتدى التعاون الإنمائي، فرصا للنهوض بتعميم مراعاة منظور الإعاقة. ويمكن النظر في إصدار تقرير عالمي دوري عن الإعاقة والتنمية، بالاستناد إلى التقارير الحالية التي تقدم إلى الجمعية العامة كل سنتين أو كل خمس سنوات، لقياس وتتبع التقدم العالمي المحرز في تحقيق تكافؤ الفرص للأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع وفي سياق التنمية.

خامسا - الاستنتاجات والتوصيات

٥٧ - أوجد الاجتماع الرفيع المستوى زخما حول النهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة، كعناصر فاعلة ومستفيدة في المجتمع وفي التنمية، واهتماما عالميا بهذه المسألة. ودعت الوثيقة الختامية إلى اتخاذ إجراءات أقوى وأكثر طموحا من جانب جميع أصحاب المصلحة، ولا سيما على الصعيد الوطني، وفي الوقت نفسه، أسست رؤية وولاية واضحة يتسنى لجميع أصحاب المصلحة من خلالها القيام بخطوات استراتيجية وملموسة من أجل تفعيل خطة العمل العالمية من أجل التنمية الشاملة لمسائل الإعاقة. وطلبت الوثيقة الختامية أيضا إلى الجمعية العامة، أن تقوم في عام ٢٠١٥ باستعراض التقدم المحرز صوب تنفيذها (القرار ٣/٦٨، الفقرة ١٠).

٥٨ - واستعرض هذا التقرير التطورات الأخيرة في العملية الحكومية الدولية الجارية وقيم الفرص التي تتيحها من أجل إدماج مسائل الإعاقة في الإطار الإنمائي العالمي الناشئ. وفي هذا الصدد، نوقش دور الأمم المتحدة في العمل على تحسين التنسيق واتباع أساليب يغلب عليها الطابع التعاوني من أجل تحقيق التنمية الشاملة لمسائل الإعاقة.

٥٩ - وبينما بذلت جهود كبيرة، ما زال تعميم مراعاة منظور الإعاقة يمثل تحديا عالميا. ورغم التقدم المحرز في وضع سياسات عالمية بشأن الإعاقة، ينبغي بذل المزيد من الجهود من

أجل تعزيز الروابط المعيارية والتنفيذية على جميع المستويات. وبحسب هذا التقرير أيضا دور التعاون الإنمائي والسبل التي يمكن من خلالها للوكالات الإنمائية أن تقدم المزيد من الدعم لتنفيذ التنمية الشاملة لمنظور الإعاقة من أجل سد الثغرات الحالية.

٦٠ - وخلال رحلة السعي إلى تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا بما يعود بالنفع على الأشخاص ذوي الإعاقة، ينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ جميع التدابير الممكنة من أجل سد الفجوة القائمة بين السياسة والممارسة. ومن المحبذ أن تُبذل جهود متضافرة لضمان تنفيذ الالتزامات المقطوعة في مجال السياسات، وتفعيل إجراءات تعميم مراعاة منظور الإعاقة في جميع جوانب التنمية، ولا سيما عمليات وضع البرامج الإنمائية. وهناك مساران ينبغي السير فيهما على وجه السرعة لتحقيق هذا الهدف، وهما: (أ) جمع بيانات وإحصاءات الإعاقة، وفقا للمقرر الذي اتخذته اللجنة الإحصائية بتوفير أساليب موحدة لجمع البيانات من أجل تيسير إمكانية المقارنة بين البلدان؛ و (ب) تصنيف جميع البيانات المتاحة حسب الإعاقة (انظر E/CN.3/2014/35-E/2014/24، الفصل الأول - باء). ومن الممكن أن تُعد إحصاءات عن التنمية الشاملة لمسائل الإعاقة من أجل رصد الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. ويمكن أن تقوم الدول الأعضاء بجمع البيانات من خلال برامج تعداد السكان والمساكن، على النحو الذي أوصت به اللجنة الإحصائية.

٦١ - وينبغي للدول الأعضاء أن تكفل استناد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ إلى نهج شامل للجميع، يسترشد باتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وغيرها من صكوك حقوق الإنسان والتنمية ذات الصلة، وينطلق من المبادئ الأساسية المتمثلة في المساواة وعدم التمييز، والمشاركة، والشمول والمساءلة. ويتعين أن تكون عملية الاختيار، ومحتوى أهداف ما بعد عام ٢٠١٥، ومؤشرات تتبع التقدم المحرز شاملة لجميع الفئات الاجتماعية، بما فيها فئة الأشخاص ذوي الإعاقة.

٦٢ - وقد ترغب الجمعية العامة أيضا في النظر في الإجراءات المحددة التالية حتى عام ٢٠١٥ وما بعده:

(أ) القيام، في ضوء طلبها إلى رئيس الجمعية العامة لإجراء استعراض في دورتها السبعين لحالة تحقيق الأهداف الإنمائية بما يعود بالنفع على الأشخاص ذوي الإعاقة والتقدم المحرز في ذلك، بتنظيم نشاط لإجراء هذا الاستعراض يعقد بالتزامن مع الدورة السبعين للجمعية (انظر القرار ٣/٦٨، الفقرة ١٠). ويمكن في هذا الاستعراض تناول التقدم المحرز في الماضي قداما بتنفيذ ما جاء في الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى ورصده وتقييمه، وإيضاح الخطوات التالية الكفيلة بتحقيق ذلك؛

(ب) تشجيع الدول الأعضاء على تعزيز أعمال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتحقيق رفاههم في جميع الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، من خلال اعتماد استراتيجية وطنية للإعاقة، بما في ذلك رؤية شاملة وطويلة الأجل من أجل تحسين حالة الأشخاص ذوي الإعاقة. وتعزيزا للشعور بالسيطرة على الإجراءات المتخذة في التنفيذ والمساءلة عنها، ينبغي وضع هذه الاستراتيجيات موضع التنفيذ من خلال تحديد غايات ومؤشرات قابلة للقياس توضع في إطارها إجراءات عملية في الأجلين القصير والمتوسط، وإسناد المسؤولية إلى طائفة واسعة من أصحاب المصلحة؛

(ج) تشجيع الدول الأعضاء على اتخاذ خطوات فورية لدعم هدف تعميم بيانات الإعاقة ضمن الإحصاءات الرسمية وتقديم المعلومات إلى الأمم المتحدة، في ضوء الحاجة إلى بيانات مصنفة تدعم وضع خطة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ شاملة لمسائل الإعاقة. وقد تود الجمعية أيضا مواصلة النظر في إصدار تقرير دوري عالمي بشأن الإعاقة والتنمية يقدم موجزا لإحصاءات الإعاقة المقدمة من الدول الأعضاء وتحليلا عن حالة الأشخاص ذوي الإعاقة في سياق التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

(د) تشجيع جميع الدول الأعضاء على النظر في اتخاذ التدابير الرامية إلى بناء نظام الحماية الاجتماعية أو تحسينه، بما يشمل الحد الأدنى للحماية الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم الجهود الوطنية، بما في ذلك برامج الحماية الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة؛

(هـ) تشجيع الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة والجهات المعنية الأخرى^(٢١) على مواصلة النهوض بالتنسيق فيما بين العمليات والآليات الدولية القائمة بشأن الإعاقة، بهدف المضي قدما في وضع خطة عالمية شاملة لمسائل الإعاقة؛

(و) الدعوة إلى إجراء استعراض منهجي لتقييم ورصد التقدم المحرز في جهود التعميم الحالية المبذولة من جانب مختلف أصحاب المصلحة والدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة، والمجتمع المدني، والمؤسسات الأكاديمية. وإنشاء آلية تنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة من أجل معالجة الثغرات والاستجابة بفعالية للاحتياجات من المساعدة التقنية، بما في ذلك الاحتياجات المتعلقة ببناء القدرات، ولا سيما في سياق خطة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وتنفيذ الأهداف الإنمائية العالمية في المستقبل.

(٢١) يشمل هؤلاء في الوقت الحالي الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة التنمية الاجتماعية ومؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.